مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

جامعة الأزهر

المؤتمر الدولي
اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

الزراعة العربية وآفاقها المستقبلية
في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة

د . صلاح على صالح فضل الله
أستاذ الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة - جامعة أسيوط

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

مقدمـــة

شهدت نهاية القرن الماضي العديد من التغيرات والتحولات الاقتصادية الهامة التى لعل من أبرزها بجانب انهيار ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي وتفكك دول الكتلة الشرقية من ناحية وانضمام العديد منها المعسكر الراسمالى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية،قيام المنظمة العالمية للتجارة فى يناير ١٩٩٥و تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية تتبادل فيه كل أجزاء العالم الاعتماد بعضها على البعض في كل من الخامات والسلع المصنعة والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة الفنية ،فالعالم اصبح اليوم يتجه إلى التكتل والاندماج مع بعضه البعض بحيث ان التعامل التجاري فى المستقبل سوف يكون بين تكتلات وكيانات اقتصادية كبيرة، فلن يوجد مكان لدولة على سطح الكره الأرضية تعمل بمعزل عن بقية دول العالم، وهذا الأمر ينطبق على الدول الاسلاميه بصفة عامه والعربيه منها خاصه والتى لابد وان تتفاعل مع متغيرات القرن الواحد والعشرين وتعيد ترتيب أوراقها وتنسق جهودها للتعامل مع هذا الواقع الجديد من خلال استراتيجية واضحة المعالم وذات أهداف محدده تشمل جميع قطاعاتها الاقتصادية وعلى رأسها القطاع الزراعي .

مشكله الدراسة

تتمثل المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة فى إن التغيرات الاقتصادية التى شهدها العالم فى ألاونه الأخيرة تمثل لجميع الدول النامية ومن تحديا كبيرا لابد من مواجهته أمام جميع الدول النامية والعربية منها على وجه الخصوص، من خلال تأثيرها على جميع القطاعات الاقتصادية المكونة للبنيانات الاقتصادية لهذه الدول وعلى رأسها قطاع القطاع الزراعي الذى يقع على كاهله مهمة توفير الغذاء والكساء للسكان.ولا تتوقف هذه التحديات التى سوف تواجهها الدول العربية عند هذا الحد، بل أن التغيرات المناخية المتوقعة باتجاه الجفاف من ناحية وزيادة الضغط السكانى على المتاح الحالي من الموارد الطبيعية العربية(الأرض، المياه) من ناحية أخرى سوف يهدد بحدوث أزمات مستقبلية فى توفير الغذاء للسكان العرب.

أهداف الدراسة

فى الواقع فان قطاع الزراعة العربى يعد من أهم القطاعات الاقتصادية التى يمكن(إذا ما احسن استغلال ما به من موارد وإمكانيات) أن يقوم بدور بالغ الأهمية في مواجهه الظروف والمتغيرات الدولية نظرا لما يلعبه هذا القطاع من دورا بالغ الأهمية في البنيان الاقتصادي العربي حيث يمثل الناتج القومي الزراعي حوالي ١٣٪ من إجمالي الناتج القومي العربي، كما

يستوعب هذا القطاع حوالي ٤٠٪ من إجمالي القوة العاملة العربية، فضلا على دورة الرئيسي في توفير الغذاء والكساء للسكان العرب وكذلك توفيره للمواد الخام اللازمة للكثير من الصناعات التحويلية العربية (الغذائية والنسيجية)، لذا فان هذه الدراسة تستهدف بصفة أساسيه إلقاء الضوء على الأوضاع الراهنة للزراعة العربية من ناحية و التحديات الدولية التى تواجه المنطقة العربية في الوقت الراهن بصفة عامه والإنتاج الزراعى العربي على وجه الخصوص بغرض التوصل إلى استراتيجية عربيه في مجال الإنتاج الزراعي لمواجهة تلك التحديات المستقبلية .

هذا، ولقد اعتمدت الدراسة الحالية على الأسلوب الاستقرائي و التحليل الوصفي للبيانات الإحصائية التى تم الحصول عليها من الجهات المسئولة عن توفيرها والتى من أهمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية سواء كانت دراسات أو بيانات منشورة أو غير منشورة علاوة على الاستعانة ببعض الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

نتائج الدراسة

أولا: الأوضاع الراهنة للموارد الزراعية العربية

مما لاشك فيه أن المنطقة العربية بصفة عامة تذخر بكم هائل من الموارد الزراعية التى يمكن إذا ما احسن استغلالها أن تغير واقع الزراعة العربية إلى افضل مما هى عليه حاليا، حيث تشير الإحصاءات المتاحة عن حجم المتاح الحالى من الموارد العربية الزراعية والوارد بالجدول رقم (١) إلى أن إجمالي الرقعة الأرضية العربية يبلغ نحو ١٤٠٥ مليون هكتار، أو ما يعادل نحو عشر إجمالي المساحات اليابسة على مستوى العالم، ومثل هذه الرقعة الأرضية تتوزع بين العديد من الاستخدامات(مستديمة، ومطريه، ومروية) ، حيث يبلغ إجمالي الرقعة القابلة للزراعة نحو ١٣١ مليون هكتار تمثل حوالي ٩,٣٪ من إجمالي الرقعة الأرضية العربية، في حين تبلغ الرقعة المزروعة منها بالفعل نحو ٦٥,٥ مليون هكتار تعادل نحو ٥٠٪ من إجمالي المساحة القابلة للزراعة)، بالإضافة إلى نحو ٧٣ مليون هكتار من الغابات، ونحو ٤٢٩ مليون هكتار من المراعى الطبيعية.

جدول رقم (١) الموارد الارضيه والبشريه الكليه والزراعيه فى أقطار الوطن العربي خلال الفترة(١٩٩٥- ١٩٩٧)

البيان	المساحه الجغرافيه	المساحه الزراعيه			استخدامات الأرض الزراعيه			عدد السكان		القوه العامله بالالف نسمه	
الدولة	ألف هكتار	ألف هكتار	% من الجغرافيه	مستديمه	مطريه	مرويه	بور	ألف نسمه	%	كليه	زراعيه
الأردن	٨٩٢٨,٧	٣٨١,٨	٤,٢٧	٣٠,٣	٣٧,٥	١١,٧	٢٠,٤	٤٠٩٥,٦	١,٧	١٠٤٦	٦٨,٠	٦,٥
الإمارات	٨٣٦,٠٠	٦١,٩٣	٠,٧٤	٦١,٩		٣٨,١		٢١٧٤,٠	٠,٩	٨٤٨	٥٤,٠	٦,٣٧
البحرين	٦٩,٠	٨,٤٧	١٢,٢٧	٣٧,٨		٤٦,٩	١٢,٦	٥٥٦,٨	٠,٢٣	٢٣١	٥,٢٨	٣,٢٨
تونس	١٦٢٣٠	٥٠٧٥,٢	٣١,٢٧	٤١,٥	٣٥,٣	٤,٠	١٩,١	٨٧٨٥,٤	٣,٦	٢٩٩٧	٩٢٧,٦	٣٠,٩
الجزائر	٢٣٨١٧٤	٨٠٤٣,٠	٣,٣٨	٦,٥	٢٢,٢	٥,١	٦٦,١	٢٧١٩١	١١,٢	٤٦٧٠	١١١٠,٩	٢٣,٨
جيبوتي	٢٣٢٠	٠,٣٠	٠,٠١					٤٩٥,٠	٠,٢			
السعودية	٢١٤٩٦٩	٤٧٨٥,٩	٢,٢٣	٢,١	٧٧,٠	٢٠,٩		١٧٠٢٢	٧,٠	٥٢٤٦	١٨١٤	٣٤,٦
السودان	٢٥٥٩٧	١٦٨٤٦	٦٥,٨	١,٥	٨٢,٣	٩,٠	٧,٢	٢٥٥٩٦,٦	١٠,٥	٩١٨٦	٥٠٧٠	٥٥,٢
سوريا	١٨٥١٨	٥٥٩٣,٥	٣٠,٢	١٢,٥	٥٩,٠	١٧,١	١١,٤	١٣٨٤٤	٥,٧	٣٥٣٩	٨١٣,٠	٢٣,٠
العراق	٤٣٥٠٥	١٣٤٧,٤	٣,١	٤,٢	٢٤,٠	٢٦,١	٤٥,٥	٢٠٠٠٧	٨,٢	٤٦٢٠	١٢٢٥,٠	٢٦,٥
عمان	٣٠٠٠٠	١٠٦,٠	٠,٣٥	٤٠,٥		٢٦,٧	٣٢,٧	٢٤٨٧,٨	١,٠	٧٢١,١	١٤٤,٣	٢٠,٠
قطر	١١٤٣	١٦٤,٠	١,٤	١٣,٤		٣٥,٤	٥١,٢	٥٩٣,٠	٠,٢	٢٤٥,٠		
الكويت	١٧٨٢	٧,٤	٠,٤١	٦,٧	٤٤,٦	٤٨,٦		١٤٦٨,٩	٠,٦	٥٨٤,٠	٩,١٥	١,٦
لبنان	١٠٤٠	٣٦٥,٦	٣٥,١٥	٢٥,٧	٤٦,٥	٢٧,٧		٢٩٥٣	١,٢	٩٦٧,٠	٦٩,٠	٧,١٣
ليبيا	١٧٥٩٥٤	٢١٧٤,٩	١,٢٣	١٦,١	٧٧,٣	١١,٦		٤٨٥٣	٢,٠	١٢٩٢,٠	١٦٧,٠	١٢,٩
مصر	١٠٠١٦٠	٣١٤٠,١	٣,١٣	١٢,٩	٢,٦	٨٤,٥		٥٧٥٥٦	٢٣,٦	١٤٤٣٦	٤٨٦٢,٠	٣٣,٧
المغرب	٧١٠٨٥	٩٢٩١,٢	١٣,١	٧,٢	٥٩,٠	١٤,٣	١٩,٥	٢٦٠٧٤	١٠,٧	١٠٢٢٨	٥٢٨٠,٠	٥١,٦
موريتانيا	١٠٣٠٧٠	٤٨٣,٦	٠,٤٧	٥٣,٥	٣٤,١	٢,٩	٩,٣	٢٢١١,٥	٠,٩	١٢٩٩	٦٤٨,٠	٤٩,٩
اليمن	٥٢٧٩٧	١٧٣٠,٠	٣,٢	٤,٠	٣٣,٠	٢٧,٨	٣٥,١	١٥٨٠٠	٦,٥	٣٩٠٠	٢٤٠٠,٠	٦١,٥
الصومال	٦٣٧٦٦	١٠٥٠,٠	١,٦٥	١,٨	٨٧,٢	١١,٠		٩٧٦٤,٠	٤,٠	٣٧٧٦	٢٥٧٠,٠	٦٨,١
الإجمالي	١٤٥٤٥١	٦٥٥٠٨,٧	٤,٢٧	٩,٢	٥٣,٥	١٦,٥	٢٠,٨	٢٤٣٥٢٩	١٠٠	٦٨٢٣٧	٢٧٢٣٧	٣٩,٩

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، أعداد مختلفة

جدول رقم (٢) التطورات الحادثة في استخدامات الأرض الزراعية في المنطقة العربية خلال الفترة١٩٨٧-١٩٩٧

نوع الاستخدام	١٩٨٧	١٩٩٧	٪ للتغير
	مليون هكتار	مليون هكتار	
محاصيل مستديمة	٥,٤٠	٦,٠٢	١١,٤٨
محاصيل موسمية	٤٠,٨٩	٤٥,٨٦	١٢,١٥
مطرية	٣٣,٢٤	٣٥,٠٥	٥,٤٤
مروية	٧,٦٥	١٠,٨١	٤١,٣١
بور	١٩,٠٦	١٣,٦٢	٢٨,٥ -
جملة الأرض القابلة للزراعة	٦٥,٣٥	٦٥,٥١	٠,٢٤
غابات وأحراش	١٣٨,٠٦	٧٣,٠١	٤٧,١٢ -
مراعى مستديمة	٣٧٠,٠	٤٢٨,٧٥	١٥,٩
محاصيل حبوب	٢٤,٧٦	٣١,٢١	٢٦,٠
بقوليات	١,٢٦	١,١٥	٨,٧ -
درنات	٠,٣٣	٠,٣٨	١٥,١
بذور زيتية	١,٩٧	٣,١١	٥٧,٩
خضر	١,٧٦	١,٦٤	٦,٨ -
ألياف	١,١	٠,٨٢	٢٥,٤ -
أعلاف خضراء	٢,٤٧	٢,٧٨	١٢,٥

المصدر:- جمعت وحسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة.

أما بالنسبة للمتاح للاستغلال من الموارد المائية في المنطقة العربية فيقدر بنحو ٣٥٢ مليار متر مكعب/ سنة (منها حوالي ٣٠٧ مليار متر مكعب/ سنة مياه سطحية ، وحوالي ٤٥ مليار متر مكعب/ سنه مياه جوفية ، فى حين يبلغ إجمالي المتحصل من مصادر المياه غير التقليدية كمياه الصرف وتحلية المياه نحو ١٠مليارات متر مكعب سنويا، أما المستغل من هذه الموارد المائية حاليا فى المنطقة العربية فيقدر بنحو ١٧٣ مليار متر مكعب/ سنه منها (حوالي ١٤٤ مليار من المياه السطحية ونحو ٢٦ مليار من المياه الجوفية ، الأمر الذى يعنى بان ما يتم استغلاله حاليا من الموارد المائية في المنطقة العربية لا يتعدى الـ ٥٠٪ من إجمالي

الإمكانيات المتاحة منها، فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن حوالي ٦٧٪ من إجمالي المتاح من الموارد المائية العربية يأتي إليها من مصادر تقع خارج حدودها السياسية وتتحكم فيه دول أجنبية غير عربيه لاتضح لنا أن مشكله المياه تعد من ابرز أهم المشكلات التى سوف تهدد فى المستقبل الأمن الغذائي العربي خاصة وان معظم أراضى الوطن العربي تقع فى المناطق الجافة وشبه الجافة حيث تندر الأمطار من ناحية وتكثر المساحات الزراعية التى تعتمد على الأمطار من ناحية أخرى.

جدول رقم (٣) الموارد المائية المتاحة بالوطن العربي ونصيب الفرد منها خلال الفترة١٩٨٤-١٩٩٧

الدولة	الموارد المائية المتجددة (بالمليون متر مكعب)			متوسط نصيب الفرد من المجموع	
	سطحي	جوفي	المجموع	١٩٨٤	١٩٩٧
الأردن	٩٠٠	٥٩٠	١٤٩٠	٥٧٤,٢	٣٦٣,٨
الإمارات	١٥٠	١٣٤	٢٨٤	٢٢٤,٥	١٣٠,٦
البحرين	-	٩٠	٩٠	٢٢٤,٨	١٦١,٦
تونس	٢٦٣٠	١٧١٢	٤٣٥٤	٦٤٠,٩	٤٩٥,٦
الجزائر	١٣٠٠٠	٤٢٠٠	١٧٢٠٠	٧٩٧,٧	٦٣٢,٦
جيبوتي	١٩٩	-	١٩٩	٥٦٢,١	٤٠٢,٠
السعودية	٣٢٠٨	٢٣٣٨	٥٥٤٦	٥١٢,٤	٣٢٥,٨
السودان	٦٠٦٤٥	٩٠٠	٦١٥٤٥	٢٩١١,٣	٢٤٠٤,٤
سوريا	٢٢١٠٠	٢٩٣٥	٢٥٠٣٥	٢٥٢٠,١	١٨٠٨,٤
العراق	٨٠٠٠٠	١٠٠٠	٨١٠٠٠	٥٣٧٢,١	٤٠٤٨,٦
عمان	١٤٧٠	٥٦٤	٢٠٣٤	١٣٥٦	٨١٧,٦
قطر	-	٥٥		١٨٩	٩٢,٧
الكويت	-	١٦٠	١٦٠	٩٧,٨	١٠٨,٩
لبنان	٤٨٠٠	٣٠٠٠	٧٨٠٠	٢٩٥٠,١	٢٦٤١,٤
ليبيا	١٧٠	٢٥٠٠	٢٦٧٠	٧٣٤	٥٥٠,٢
مصر	٦٢٠٠٠	٤٥٠٠	٦٦٥٠٠	١٤٠٩,٢	١١٥٥,٤
المغرب	٢٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٣٠٠٠	١٥٣٧,٤	١٢٦٥,٥
موريتانيا	٥٨٠٠	١٥٠٠	٧٣٠٠	٤٣٢٤,٦	٣٤٥٧
اليمن	٣٥٠٠	١٤٠٠	٤٩٠٠	١٢٩٩,٢	٣١٠,٨
الصومال	٨١٥٦	٣٣٠٠	١١٤٥٦	١٧٩٢	١١٧٣,٢
الإجمالي	٢٩١٧٢٨	٤٠٨٩٠	٣٣٢٦١٨	١٧٨٩	١٣٦٦

المصدر:- جمعت وحسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة.

وبالنسبة للموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي العربي، فقد بلغت في عام ١٩٩٥ نحو ٢٧,٢ مليون نسمة تمثل نحو ٣٩,٩٪ من إجمالي القوة العاملة العربية والبالغة نحو ٦٨,٢ مليون نسمه في هذا العام ،هذا، وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١) إلى وجود اختلاف في الأهمية النسبية للعاملين في القطاع الزراعي من إجمالي القوه العاملة من دولة لأخرى فى داخل دول المنطقة العربية، حيث بلغت هذه النسبة أقصاها في دوله الصومال (٦٨,١٪) ، تليها في ذلك اليمن (٦١,٥٪) ، فالسودان (٥٥,٢٪) ، ثم المغرب (٥١,٦٪) ، في حين بلغت أدنها في دولة البحرين حينما بلغت حوالى٢,٣٪ من إجمالي القوه العاملة بها. وبالإضافة إلى هذه الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في البنيان الزراعي العربي، فان الوطن العربي يذخر بكمية هائلة من موارد الإنتاج الحيواني حيث تتوافر بأقطار المنطقة العربية مساحات شاسعة من المراعى الطبيعية بالإضافة إلى أعداد كبير من الحيوانات المنتجة بأنواعها المختلفة، قدرت في عام ١٩٩٦ بنحو ٢٧٥ مليون راس، منها نحو ٤٤ مليون راس من الأبقار، ونحو ٣ مليون راس من الجاموس ، ونحو ١٣٩ مليون راس من الأغنام ، وحوالي ٧٧ مليون راس من الماعز علاوة على نحو ١٢ مليون راس من الجمال، ليس هذا فقط، بل أن الوطن العربي تتوافر لدية كميات لا باس بها من موارد الإنتاج السمكي بما يمتاز به من شواطئ وبحار ومحيطات مختلفة ، حيث قدر الإنتاج السمكي المنتج بالوطن العربي عام ١٩٩٦ بنحو ٢,١ مليون طن سنوياً يعادل حوالي ٢٧٪ من المخزون القائم والمقدر بنحو ٧,٧ مليون طن.

ثانيا: كفاءه استغلال المتاح من الموارد الزراعية في المنطقة العربية

لقد تبين من التحليل السابق أن المنطقة العربية تذخر بالعديد من الموارد الزراعية (ارض، مياه، موارد بشريه) بالإضافة إلى ما لديها من كم هائل من رءوس الأموال يمكن استثمارها فى قطاع الزراعة،غير أنة على الرغم من توافر تلك الإمكانيات الهائلة من الموارد الزراعية في الوطن العربي، إلا أن هناك بعض من الدلائل التى تشير إلى وجود قصور في استغلال هذا الكم الهائل من الموارد الزراعية في تحقيق أهداف التنمية الزراعية العربية، ولعل من ابرز هذه الدلائل والمؤشرات تتمثل فى مدى قدره القطاع الزراعي العربي على تحقيق الأمن والاكتفاء الذاتي من السلع لسكانه من ناحية ، ودوره فى التجارة الخارجية العربية من ناحية أخرى.

(1) مدى قدره القطاع الزراعي على تحقيق الأمن الغذائي العربي

مما لاشك فيه أن للقطاع الزراعي دور هام ورئيسي فى تحقيق الأمن الغذائي من السلع والمنتجات الغذائية الضرورية للسكان العرب، فكما هو معروف فان المجتمع الذى لا يستطيع إنتاج غذائه بنفسه ومن موارده الذاتية تكون اكثر عرضه للتهديدات الخارجية، مما يؤثر على أمنه واستقراره السياسى والاقتصادي.

وفى المنطقة العربية فانه يلاحظ من خلال دراسة الموقف الحالي لإنتاج واستهلاك السلع والمنتجات الزراعية في تلك المنطقة أن هناك مجموعتين رئيسيتين من السلع والمنتجات الزراعية العربية يجب التميز بينهم وذلك من منظور مدى كفاية إنتاجها المحلى لمتطلبات استهلاكها، المجموعة الأولى وهى تلك التى تضم السلع التى يفي منها الإنتاج المحلى وبدرجة كبيرة احتياجات الطلب والسوق المحلى العربي، وهذه المجموعة تشمل محاصيل الخضر والفاكهة بصفة عامه بالإضافة إلى الأسماك والبيض، أما المجموعة الثانية فهى عبارة عن مجموعه السلع والمنتجات الزراعية التى لا يفي الإنتاج المحلى العربي منها باحتياجات السوق المحلى وبالتالي يتم استيراد كميات كبيرة منها من خارج المنطقة العربية، ويأتي في مقدمة سلع هذه المجموعة محاصيل الحبوب بصفة عامة والقمح والذرة الشامية والشعير على وجه الخصوص، وكذلك السكر والزيوت النباتية ، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من محصول القمح فى خلال متوسط الفترة ٩٤-١٩٩٧ حوالي ٦٠,٤٪ ، وحوالي ٥٣,١٪ من محصول الذرة الشامية، وحوالي ٥٦,٦٪ من محصول الشعير، كما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر في خلال الفترة سالفة الذكر حوالي ٣٦,٩٪، وبلغت بالنسبة للزيوت النباتية حوالي ٣٥,١٪ ، الأمر الذى يعكس أن القطاع الزراعي العربي عجز عن تحقيق احتياجات السكان العرب من السلع والمنتجات الزراعية الضرورية، وهى المهمة الأساسية لهذا القطاع الحيوي ، مما دعا بالكثير من الدول العربية إلى اللجوء إلى استيراد نسب لا يستهان بها من غذاءها من خارج حدودها وهذا الأمر انعكس على قيمة الواردات العربية من السلع الغذائية والتى زادت من حوالي ٦٠٠ مليون دولار في أوائل السبعينات إلى أن وصلت حاليا إلى اكثر من ١٨ مليار دولار ،ومن المتوقع أن يزيد عن ذلك فى السنوات القادمة خصوصا مع المتغيرات الدولية التى حدثت والتى سيصبح فيها الغذاء أداه للتاثير والسيطرة على الدول المستوردة له.

جدول رقم (٤) تطور الفجوة الغذائية وقيمة الواردات* لأهم السلع الزراعية بالدول العربية خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٧

الفترة	١٩٨٧-١٩٩٠				١٩٩٢-١٩٩٧			
السلعة	الإنتاج	المتاح للاستهلاك	٪ للاكتفاء	الواردات	الإنتاج	المتاح للاستهلاك	٪ للاكتفاء	الواردات
جملة الحبوب	٢٩٢٠٣,٣	٦١٥١٧,٥	٤٧,٥	٥٧٥١,٨	٤١١٨٥,٢	٧٠٠٨٤,٩	٥٨,٨	٥٧٣١,٢
القمح	١٢٥٠٣,٨	٢٧٢٩٨,٥	٤٥,٨	٢٣٧٨,٩	١٩٢٩٤,١	٣١٩٥٩,٣	٦٠,٤	٢١١٨,٩
الذرة الشامية	٤٢٨٧,٦	٩١٩٨,٧	٤٦,٦	٦٨٠,٥	٥٤٣٧,٥	١٠٢٤٨,٠	٥٣,١	٦٦٠,٨
الأرز	٢٥٢٠,٨	٤٣٥٣,٧	٥٧,٩	٧٧٦,٩	٤١٤٨,٠	٥٦٨٦,٦	٧٢,٩	٨٣٦,٩
الشعير	٥٣٣٣,١	١١١١٠,٦	٤٨,٠	٨٣٨,٨	٧١٦٠,١	١٢٦٤١,٣	٥٦,٦	٥٤٩,٠
البطاطس	٤٣٨٢,٠٧	٤٦١٩,٢	٩٤,٩	١٥٢,٩	٥٢٢٩,٠	٥٣٤٤,٧	٩٧,٨	١٦١,٨
جملة بقوليات	١٢٩٤,٢٢	١٦٣٨,٨١	٧٩,٠	٢٠٦,١	١٢١٠,٩	١٦٦٠,٦	٧٢,٩	٢٤٨,٧
جملة الخضر	٢٥٥٦٩,٧	٢٦٠٧٧,٥	٩٨,٠	٤٩٢,٠	٢٦٢٣٦,٥	٢٦٨٠٩,٩	٩٧,٩	٥٦٦,٦
جملة الفاكهة	١٤٢٥٠,٩	١٤٢٣٦,٧	١٠٠	٧٤٩,١	١٩٣٨٨,١	١٩٤٢٦,٤	٩٩,٨	٦٥١,٢
السكر	٢٠٢٦,٧	٥٦٧١,١	٣٥,٧	٩٧٦,١	٢٠٣١,٥	٥٥٠٧,٦	٣٦,٩	١٣٣٨,١
زيوت وشحوم	٩٦٣,٢	٢٧٥٥,١	٣٥,٠	١١٦٩,٦	١١٦٩,٠	٣٣٣٣,١	٣٥,١	١٤٢٧,٨
جملة اللحوم	٣٧٧٤,٦	٤٥٨١٥,٤	٧٨,٤	٢٦٥٢,١	٣٩٣٨,٣	٤٧٧١,٥	٨٢,٥	٢١٦٤,٤
لحوم حمراء	٢٣١٩,٣	٢٩٣٩,٣	٧٨,٩	٨٦٣,٤	٢٤٠٩,٧	٢٨٣٢,٨	٨٥,١	٦٩٢,٢
لحوم بيضاء	١٩٣٣,٧	١٨٧٦,١	٧٧,٧	٥٥٥,٢	١٥٢٨,٦	١٩٣٣,٧	٧٩,٠	٥٦٦,٩
الأسماك	١٨٢٣,٦	١٥٧١,٧	١١٦,٠	٢٤٧,٧	١٨٤٠,٧	١٨٤٠,٧	١٠٠,٠	٢٤١,٤
البيض	٨٣٤,٢	٩٤٥,٢	٨٨,٢	٢٠٧,٦	٨٨٠,١	٩١٥,٨	٩٦,١	١٠٦,٠
اللبن	١١٣٩٩,٧	٢١٠٥١,٣	٥٤,١	١٧٢١,٧	١٣٣٠١,٦	٢١٩٣٦,٥	٦٠,٦	٢٠٩٦,٤

* الإنتاج والمتاح للاستهلاك بالألف طن، الواردات بالمليون دولار أمريكي

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات:- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة.

وعلى المقابل من ذلك فيجدر الإشارة إلى أن هناك جهود كثيرة لا يمكن إنكارها قد بذلت في السنوات العشر الماضية في مجالات التنمية الزراعية العربية، تتضح هذه الحقيقة من خلال متابعة البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) حيث يلاحظ من هذه البيانات أن الإنتاج العربي من محاصيل الحبوب[1] بصفة عامه قد زاد من حوالي ٢٩,٢ مليون طن في متوسط الفترة(١٩٨٧-١٩٩٠) إلى حوالي ٤١,٢ مليون طن في متوسط الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)، إي انه زاد بحوالي ٤١٪ عما كان علية في متوسط الفترة الأولى، كما زاد الإنتاج العربي من

(١) يعتبر مصر من اكبر الأقطار العربية إنتاج للحبوب (حوالي ٣٦٪ من إنتاج الحبوب العربي)، تليها سوريا (١٤٪)، السعودية (١٢,٤٪)، العراق (٨,٣٪)، السودان(٨٪)، المغرب (٧,٥٪)، ثم الجزائر وتونس بحوالى ٥٪ من إنتاج الحبوب في الوطن العربي

محصول القمح من حوالي ١٢,٥ مليون طن في متوسط الفترة (١٩٨٧ـ١٩٩٠) إلى حوالي ١٩,٣ مليون طن في متوسط الفترة(١٩٩٢ـ١٩٩٧)،وزاد الإنتاج العربي من محصول الشعير من حوالي ٥,٣ مليون طن إلى حوالي ٧,٢ مليون طن خلال الفترة سالفة الذكر، وأيضا زاد الإنتاج العربي من محصول الأرز من حوالي٢,٥ مليون طن إلى حوالي ٤,١ مليون طن ، وكذلك الحال بالنسبة للإنتاج العربي من محصول الذرة الشامية والذى زاد من حوالي٤,٣ مليون طن إلى حوالي.٤ مليون طن خلال الفترة سالفة الذكر. كما أن هناك أيضا زيادة قد حدثت في الإنتاج العربي من محاصيل الخضر والفاكهة والزيوت النباتية والسكر والألبان خلال الفترة موضع الدراسة، غير أنه على الرغم من تلك الجهود المبذولة فى مجال الإنتاج الزراعي العربي من السلع والمنتجات الزراعية، إلا أن هذه الجهود بالرغم من أهميتها لا تتناسب مع الإمكانيات الهائلة المتاحة بالمنطقة العربية من ناحية والزيادة فى معدلات النمو السكاني العربي والبالغ نحو٣٪ سنويا من ناحية أخرى.

(ب) دور القطاع الزراعي في التجارة الخارجية العربية

للتجارة الخارجية الزراعية(صادرات وواردات) دورا حيويا فى اقتصاديات جميع الدول وخاصة النامية منها، حيث تلعب صادراتها دورا هاما فى تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الدول بما تغله من عملات أجنبية، ومن الجانب الأخر فان زيادة المنفق على الواردات يمثل عبئا كبيرا على ميزان مدفوعات هذه الدول.ومن هذا المنظور فانه يلاحظ من خلال تحليل الصادرات والواردات الزراعية فى المنطقة العربية، والواردة بالجدول رقم(٥) أن صادرات السلع والمنتجات الزراعية لها دور محدود نسبيا في إجمالي الصادرات العربية ، حيث مثلت قيمتها ما بين ٤٪ من إجمالي قيمة الصادرات العربية خلال الفترة ١٩٨٦ـ١٩٩٧، في حين أن الواردات من تلك السلع والمنتجات الزراعية تمثل حوالي ١٧٪ من إجمالي الواردات القومية العربية، كما يلاحظ أيضا من بيانات الجدول المذكور سلفا،أن السلع والمنتجات الزراعية الغذائية تشغل أهمية بارزة في التجارة الخارجية الزراعية العربية، حيث تمثل قيمة صادراتها ما بين ٧٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية، في حين تشكل وارداتها حوالي ٨٠٪ من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية ، كما تبلغ نسبه صادراتها الزراعية لوارداتها الزراعية نحو ٢٥٪ مما يعنى بان صادراتها الزراعية لا تغطى إلا نحو ربع وارداتها الزراعية، الأمر الذي يعكس وجود خلل فى التجارة الخارجية الزراعية العربية.

جدول رقم(٥) التجارة الخارجية الكلية والزراعية والغذائية بالمنطقة العربية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٧

البيان	٨٦-١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٧
	الصادرات (مليار دولار)		
الكلية	١٠٢,٤	١٣٠,٠	١٥٢,٣
الزراعية	٥,٥	٦,٣	٦,٤
الغذائية	٣,٠	٤,٥	٤,٨
٪ الزراعية للكلية	٥,٣٧	٤,٨	٤,٢
٪ الغذائية للزراعية	٥٤,٥	٦٣,٢	٧٥,٠
٪ الغذائية للكلية	٢,٩٢	٣,٤٦	٣,١٥
	الواردات (مليار دولار)		
الكلية	٩٧,٦	١٢٤,٢	١٣٩,٣
الزراعية	٢٣,٠	٢٣,١	٢٤,١
الغذائية	١٨,٥	١٩,٥	١٧,٥
٪ الزراعية للكلية	٢٣,٥٦	١٨,٦	١٧,٣
٪ الغذائية للزراعية	٨٠,٤	٨٤,٤	٧٢,٦
٪ الغذائية للكلية	١٨,٩	١٥,٧	١٢,٦
٪ للصادرات الزراعية للواردات الزراعية	٢٣,٩	٢٧,٣	٢٦,٥

المصدر:- جمعت وحسبت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة.

وعند استعراض التركيب السلعي للتجارة الخارجية الزراعية العربية خلال الفترة موضع الدراسة ، فإننا نستطيع ملاحظة مايلى:-

١.أن هيكل صادرات الدول العربية من السلع الزراعية يعتمد بصفة أساسية على مجموعة من السلع التقليدية كالأغنام والماعز (تشكل حوالي ٣٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات العالمية)،والخضر والفاكهة(تشكل حوالي ٣٪ من إجمالي الصادرات العالمية)

ثم كل من البيض والزيوت النباتية بنسبة تعادل حوالي ٢,٩٪،٢,٢٪ من إجمالي الصادرات العالمية على الترتيب).

٢.ما زالت دول المنطقة العربية بصفة عامه تعتمد وبصفة أساسية على خارج حدودها السياسية في سد حاجتها من السلع الغذائية الزراعية، حيث تشغل الحبوب بصفة عامة والقمح والأرز والشعير خاصة المركز الأول في قائمة الواردات العربية ، في حين تشغل مجموعة الألبان ومنتجاتها المركز الثاني، تليها في ذلك الزيوت النباتية ثم السكر.

٣.أن الواردات العربية من السلع والمنتجات الزراعية تتوزع على جميع دول المنطقة العربية، وان كانت الأهمية النسبية لكل منها تختلف باختلاف حجم السكان ومستويات الدخول الفردية والأنماط والعادات الاستهلاكية، حيث تعتبر كل من مصر والجزائر والعراق والمغرب والسعودية وليبيا واليمن من اكثر الدول العربية استيرادا للقمح، بينما تعتبر كل من الإمارات والعراق والسعودية وسوريا من أهم الدول العربية المستوردة للأرز ، في حين تعتبر كل من ليبيا والسعودية من اكثر الدول العربية استيرادا لمحصول الشعير، كما تشكل واردات كل من الجزائر والسعودية حوالي ٤٥٪ من إجمالي واردات البن ومنتجاته العربية، وتستورد الجزائر وحدها نحو ٢٥٪ من إجمالي الواردات العربية من السكر تليها في ذلك مصر بحوالي ١٤٪، ثم سوريا والعراق بنحو ٨٪ لكل منهما، أما بالنسبة للزيوت النباتية فتستورد مصر والجزائر والعراق وحدهما حوالي ٦٠٪ من إجمالي قيمة الواردات العربية من هذه السلعة.

٤.تعد كل من سوريا والصومال وموريتانيا من اكبر الدول العربية المصدرة للأغنام والماعز حيث تصدر هذه الدول الثلاث وحده ما يعادل ٧٥٪ من إجمالي قيمة صادرا المنطقة العربية، تليها في ذلك كل من الأردن ولبنان، أما الصادرات العربية من البيض فتتركز أساسا في كل من الأردن وسوريا والسعودية والإمارات، كما تستأثر كل من المغرب والسودان والسعودية وعمان على الترتيب بالنصيب الأكبر من صادرات الزيوت النباتية.

٥.أن الواردات العربية البينية تمثل نسبه ضئيلة لا تتجاوز ال١٠٪ من إجمالي الواردات العربية من السلع والمنتجات الزراعية، الأمر الذى يعكس وجود تفكك فى العلاقات التجارية بين الدول العربية وبعضها نتيجة للعديد من المعوقات والمشاكل التى تعوق انسياب هذه السلع بين دول المنطقة العربية(القيود الجمركية والتجارية والإدارية، عدم توافر شبكه نقل ومواصلات بين الدول العربية، غياب التنسيق فى السياسات الاقتصادية العربية، تشابه الهيكل الإنتاجي فى الدول العربية فضلا على تخلفه).

والخلاصة من التحليل السابق لكفاءة الأداء الحالي للقطاع الزراعي العربي، يتبين لنا أن هناك قصورا واضحا في كفاءة استغلال المتاح من الموارد الزراعية العربية انعكس في عدم قدرة القطاع الزراعي العربي على تامين الاحتياجات الغذائية للسكان العرب من ناحية وسد العجز فى الميزان التجاري الزراعي العربي من ناحية أخرى حيث ما زالت الدول العربية تعتمد على المصادر الأجنبية في تامين غذاء سكانها ، مما سوف يجعلها اكثر عرضه للتهديدات الخارجية التى سوف تفرضها الظروف الناجمة عن تحرير التجارة العالمية من ناحية وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية من ناحية أخرى.

وفى الحقيقة فان هذا القصور في كفاءة استخدام المتاح من الموارد الزراعية العربية إنما يعزى إلى العديد من العوامل والأسباب،البعض منها هيكلي يتعلق بطبيعة القطاع الزراعي العربي، في حين أن البعض الأخر يتعلق بالسياسات التى تتبعها الدول العربية في هذا القطاع، ولعل من ابرز أسباب قصور القطاع الزراعي في معظم الدول العربية ما يلى:-

(١)عدم وجود خطط وسياسات عربيه موحدة لاستغلال الموارد الزراعية العربية المتاحة استغلالا اقتصاديا سليما نتيجة للنقص الواضح فى قواعد البيانات والمعلومات الإحصائية والكوادر الفنية المدربة على إدارة قطاع الزراعة بها إدارة علمية سليمة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة .

(٢) الاستخدام غير الرشيد للمتاح من الموارد الزراعية خاصة فيما يتعلق بموردي الأرض والمياه فى الكثير من الدول العربية ، فضلا على ما تعانيه هذه الموارد من تناقص مستمر نتيجة للزيادة السكانية من ناحية والتهديدات الخارجية من ناحية أخرى.

(٣)ضعف الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع الحيوي من ناحية وعدم إقبال الكثير من المستثمرين العرب على الدخول في مجال الاستثمار الزراعي بشقيه الأفقي والراسي وتفضيل الاستثمار في المشروعات الصناعية والإسكانية من ناحية أخرى.

(٤)صغرحجم الحيازات المزرعية وسيادة الحيازات القزمية المبعثرة في هيكل حيازتها للأراضي الزراعية الأمر الذى يعيق وبدرجة كبيرة إمكانيات وفرص نجاح استخدام الاساليب التكنولوجيه الحديثة(وخصوصا الميكنة الزراعية) في مزارعها حيث ما زالت العديد من الدول العربية تعتمد على العمل البشرى والحيواني في أداء عمليات الإنتاج الزراعي.

ثالثا:- الأفاق المستقبلية للزراعة العربية في ظل المتغيرات الدولية

فى ظل التغيرات الدولية التى شهدها نهاية القرن الماضي والتى من أبرزها كما سبق القول إبرام الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية فى أبريل ١٩٩٤ وما ترتب عليها من قيام المنظمة العالمية للتجارة والتى سوف تؤثر بالضرورة على حركه التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الزراعية العربية سواء بالإيجاب أو بالسلب وذلك من خلال تأثيرها على محوريين أساسيين يتمثلان فى الاتى:-

المحور الأول:- وهو أثرها السلبي فى زيادة فاتورة الواردات العربية من السلع والمنتجات الغذائية من خلال ما سوف يترتب عليها من إلغاء للدعم والحماية الذى كانت تقدمه البلاد المتقدمة المصدرة سواء للإنتاج الزراعي أو للتصدير من انخفاض للمعروض العالمي من السلع والمنتجات الزراعية وهذا سوف يؤدى في نهاية الأمر إلى ارتفاع الأسعار العالمية لهذه السلع والمنتجات الزراعية مما سوف يؤثر بالطبع على الدول المستوردة لها ومنها بالطبع الدول العربية التى تعد مستورد صافى للغذاء . وفى الواقع فان هناك العديد من التقديرات عن مدى الخسارة التى سوف تتكبدها الدول النامية بصفة عامة والعربية منها على وجه الخصوص من جراء تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية، وان كانت كل التقديرات تبرز أن جميع الدول العربية بلا استثناء ستتكبد خسائر نتيجة ارتفاع قيمة وارداتها الصافية من السلع الزراعية الغذائية، حيث يقدر أن تبلغ الخسارة الكلية المتوقعة لمجموعة الدول العربية من جراء تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية بحوالي ٥٦٤ مليون دولار أمريكي في السنة، اكثر من نصفها تقريبا يعود إلى ارتفاع قيمة وارداتها من القمح والأرز والسكر على وجه الخصوص، كما تشير هذه الدراسات إلى تفاوت الدول العربية في مقدار تحملها للخسائر الناجمة عن تحرير تجارة السلع الزراعية، حيث من المتوقع أن تتحمل مصر اكبر قدر من الخسارة(حوالي ١٧٢ مليون دولار/سنة)، تليها فى ذلك الجزائر (٩١ مليون دولار/ سنة)، ثم العراق(٨٥ مليون دولار/ سنة)، فالسعودية(٧٦ مليون دولار/ سنة)، فالمغرب(٥٤ مليون دولار/ سنة)، ثم سوريا (٣٧ مليون دولار/ سنة)، فتونس (٢٥ مليون دولار/ سنة)، يليها الأردن(١٤ مليون دولار/ سنة)،فالسودان(١٠مليون دولار/سنة)،على التوالي ، فى حين من المتوقع أن تكون دوله البحرين من اقل الدول العربية تضررا حيث لن تتعدى خسارتها الكلية من جراء تحرير التجارة العالمية آل ٢ مليون دولار في السنة.

المحور الثاني يتمثل في المكاسب التى يمكن أن تحققها الدول العربية(إذا ما أحسنت استغلالها) من جراء ما سوف يترتب على إلغاء القيود غير الجمركية و وخفض دعم الإنتاج والصادرات الذى تمنحه العديد من الدول المصدرة للسلع إلى مساعدة الدول العربية إلى النفاذ

إلى أسواق العديد من الدول المتقدمة، وبالتالي زيادة إمكانية زيادة الكميات التى يمكن تصديرها من السلع والمنتجات الزراعية وخصوصا من محاصيل الخضر والفاكهة.

وفى الحقيقة فان تأثير تحرير التجارة العالمية على الدول العربية لن يتوقف عند هذا الحد، بل سوف يتعدى ذلك التأثير إلى الأبعاد والشروط الرقابية والمواصفات الفنية والاقتصادية والبيئية التى وضعتها الدول المتقدمة أمام حركه تبادل السلع والخدمات العالمية تحت ما يعرف بنظام اداره الجودة الشاملة(الايزو) والذى تم بناءا عليه تقسيم المواصفات القياسية إلى العديد من التقسيمات ،يختص كل تقسيم منها بخواص ومواصفات معينه لابد من توافرها في السلعة أو الخدمة حتى يتم تبادلها تجاريا بين الدول المختلفة.وطبقا لهذا النظام فانه يحق للهيئة العلمية المعنية حق التفتيش على المؤسسات الإنتاجية بالدولة وعلى منتجاتها في البلدان المصدرة والمستوردة، مما قد يكون له تأثير كبير على صادرات الدول بصفة عامة والنامية ومنها الدول العربية خاصة إذ قد يؤدى إلى إغلاق الأسواق العالمية أمام منتجاتها ومواردها طالما كانت غير مطابقة للمواصفات القياسية.

وثمة جانب أخر يواجه التجارة الخارجية العربية بصفة عامه والزراعية بصفة خاصة يتعلق بما يشهده العالم اليوم من سيادة عصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية الدولية ، حيث ترتبط التجارة الخارجية العربية بهذه التكتلات وخصوصا الاتحاد الأوربي ارتباطا وثيقا، فالاتحاد الأوربي على سبيل المثال يستوعب اكثر من ٣٠٪ من إجمالي قيمة التجارة الخارجية الإجمالية العربية، كما أن أسواق هذا الاتحاد تستوعب حصة كبيرة من الصادرات الزراعية العربية .

ومن ثم فأنة لكي تواجه الدول العربية مثل هذه المتغيرات الدولية وتتعامل معها بنفس القوه والأسلوب، فان الأمر يحتم عليه ضرورة إعادة صياغة أهدافها وإجراء إصلاحات وسياسات داخلية تتواءم مع هذه المتغيرات الدولية في إطار استراتيجية عربيه موحدة تستهدف زيادة مقدرة الدول العربية مجتمعه على مواجهة المتغيرات العالمية والتعامل معها وذلك من خلال المحاور التاليه:

(١) العمل على تغير وجه الزراعة العربية بشكل جذري سواء من حيث الوسائل أو الأدوات والفنون الإنتاجية المستخدمة بالطريقة التى تمكن الدول العربية مجتمعه من الانطلاق والتقدم لمواجهة الظروف والمخاطر الخارجية، ومثل هذا الأمر يقتضي العمل على زيادة معدلات التنمية الزراعية القطرية بما يسمح بخفض الفجوة الغذائية الموجودة حاليا في جميع الدول العربية من ناحية وتقليل اعتمادها على خارج حدودها فى توفير الغذاء من ناحية أخرى .

(٢) أعداد وتنسيق الخطط والسياسات الزراعية بين الدول العربية وبعضها تهيئة لقيام تكتل زراعي عربي موحد يساعد في خلق قوة تفاوضية للدول العربية عند تعاملها مع العالم الخارجي (أسوه بما هو متبع فى دول الاتحاد الأوربي)، بحيث يجب أن يكون هذا التنسيق في إطار الاستفادة من الميزات النسبية التى تتوافر لبعض الدول العربية في إنتاج السلع والمنتجات الزراعية .

(٣) ضرورة تنسيق الجهود العربية فى استغلال المتاح من الموارد الزراعية العربية فى إطار سياسة عربيه موحدة تعمل على حسن استغلال الكم الهائل من الموارد الزراعية العربية،فالدول العربية مجتمعة تملك كل المقومات التى تمكنها من بناء قاعدة زراعية قوية، فمنها من يمتلك رءوس الأموال التى يمكن استغلالها وتوظيفها داخل المنطقة العربية مع تحقيق فرص ربح مشجعة والأخر يمتلك الأراضي الزراعية الخصبة التى يمكن زراعتها بمختلف المحاصيل التى تلبى احتياجات الوطن العربي من الغذاء، ودول تمتلك القوى البشرية العاملة، الأمر الذى يمكن الاستفادة منه فى توجيه الإنتاج الزراعي العربي بالطريقة التى يمكن الاستفادة معها من الميزة النسبية لبعض الدول العربية فى توافر تلك الموارد الزراعية، ومثل هذا الأمر يقتضي ضرورة العمل على تيسير انتقال عناصر الإنتاج وخاصة عنصري العمل وراس المال بين الدول العربية وبعضها[1] وأزاله القيود والعوائق التى تحول دون انتقال هذه العناصر بين بلدان الدول العربية بحريه كاملة، مع تشجيع إقامة المشروعات الزراعية الكبيرة المشتركة بين الدول العربية وبعضها،حيث يعد أسلوب المشروعات المشتركة أداة فعالة في التعاون الاقتصادي العربي فضلا على أنة لا يتعارض مع اختلاف النظم السياسية والاقتصادية بين الدول العربية، ويقتضي ذلك تهيئة المناخ لكي يقوم القطاع الخاص العربي بدور فعال في هذا المجال، مع منح المشروعات الزراعية المشتركة معاملة تفضيلية خاصة.

(٤) ضرورة تشجيع الجهود المبذولة نحو إقامة نظام اقتصادي عربي موحد من منظور جديد بحيث يستهدف تحقيق التكامل المحقق للتنمية الشاملة للدول العربية من ناحية وحسن استغلال المتاح من الموارد العربية من ناحية أخرى مع توفير الضمانات والضوابط اللازمة لنجاح مثل هذا النظام وعلاج السلبيات التى تمخطت من تجارب سابقه فى هذا المجال والاستفادة من التجارب الحالية للدول الأخرى(الاتحاد الأوربي)، فالعمل الاقتصادي العربي الموحد لم يعد

---

(١) تشير التقارير المختلفة إلى أن الاستثمار العربي البينى لا يزيد عن ٣٪ من إجمالي التدفقات الاستثمارية العربية خارج حدود المنطقة العربية.

في الوقت الراهن ضرورة تنموية فحسب، بل اصبح ضرورة مصيرية لابد منها وذلك لمواجهة عصر التكتلات والكيانات الاقتصادية العالمية الحالي.

(٥) تشجيع الجهود المبذولة نحو إنتاج زراعى عربى مطابق للمواصفات العالمية التى وضعتها الدول ألا جنبيه للسلع التى يسمح باستيرادها حيث إن عدم الالتزام بمثل هذه المواصفات سوف يؤثر بالسلب على الصادرات الزراعية العربية وذلك بالحد من أو تقليل استخدام المواد الكيماوية(الأسمدة الكيماوية والمبيدات) في الزراعة مما يجعل منتجاتها خاليه من إي صوره من صور التلوث البيئي ومطابقة للمواصفات البيئية العالمية، مع تشجيع استخدام وسائل المقاومة الحيوية لمكافحة الآفات والحشرات .

الملخص

يعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية العربية التى يمكن إذا ما احسن استغلال ما به من موارد وإمكانيات ،أن يقوم بدور بالغ الأهمية في مواجهة الظروف والمتغيرات الدولية الراهنة ويقلل من الآثار السلبية التى سوف تتمخض عن مثل هذه المتغيرات، لذا، فان هذه الورقة البحثية تستهدف دراسة الأوضاع الراهنة للزراعة العربية والوسائل والأساليب التى يمكن أن تساهم فى زيادة مقدرة الدول العربية مجتمعه على مواجهه المتغيرات الدولية الراهنة والتعامل معها بنفس القوة والأسلوب.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن المنطقة العربية تذخر بكم هائل من الموارد الزراعية التى يمكن استغلالها وان اختلف نصيب كل دولة من دولها فى حجم المتاح والمستغل من هذه الموارد ، غير أنة على الرغم من توافر هذه الموارد والإمكانيات الهائلة من الموارد الزراعية في الوطن العربي، إلا أن الشواهد والمؤشرات تشير إلى وجود قصور واضح فى كفاءه استغلالها بما يحقق الأهداف المنشودة من القطاع الزراعي العربي حيث عجز الإنتاج الزراعي العربي عن تلبية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان العرب مما زاد من اعتماد الدول العربية في تلبية هذه الاحتياجات على دول من خارج حدودها.

كما أوضحت الدراسة أن هناك مخاطر مستقبلية سوف تواجه الدول العربية مجتمعة من جراء المتغيرات العالمية الراهنة، الأمر الذى يتطلب ضرورة إعادة النظر في السياسات والبرامج المطبقة فى القطاع الزراعي العربي بما يساعد فى زيادة مقدرة الدول العربية مجتمعه على مواجهة المتغيرات والظروف الدولية الراهنة.

المراجع

١.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة.

٢.المنظمة العربية للتنمية الزراعية السياسات الزراعية العربية، التقرير الشامل، الخرطوم،١٩٨٣

٣.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة اقتصادية لمحددات وأساليب تنمية التجارة البينية العربية، الخرطوم، ديسمبر،١٩٨٥

٤.احمد محمد عبد الله(دكتور)،دراسة اقتصادية للتجارة البينية العربية مع إشارة خاصة للسلع والمنتجات الزراعية، المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد الزراعي، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة المنيا، مارس ١٩٨٨

٥.جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي ١٩٨٨-١٩٩٤، العدد الخامس، القاهرة،١٩٩٥

٦.حسن فهمى جمعة (دكتور)، التخطيط الزراعي في المنطقة العربية، مجلة الزراعة والتنمية، العدد الأول، السنة السادسة، الخرطوم ١٩٨٧

٧.خديجة محمد الأعسر (دكتور) هيكل التجارة الخارجية للسلع الزراعية في إطار المتغيرات الدولية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الرابع، العدد الثاني، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤

٨.شفيق طليب واخرون(دكاترة)،أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن ،الطبعة الثالثة،١٩٩١

٩.صلاح على صالح (دكتور)، انعكاسات تحرير التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية على الميزان التجاري والزراعي المصري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد التاسع عشر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة،إبريل ١٩٩٦

١٠.صلاح على صالح(دكتور)، الإغراق والبيئة .. تحديات أمام التجارة الخارجية المصرية، ندوه التجارة الخارجية الزراعية المصرية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، كليه الزراعة، جامعه أسيوط، أبريل ١٩٩٩

١١.مجدى حفنى(دكتور)، مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،١٩٧٥

١٢.محمد السيد عبد السلام (دكتور)، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، فبراير ١٩٨٨

١٣.محمد حمدى سالم(دكتور)، استقراء الآثار المحتملة لاتفاقية الجات (جولة اوراجواى) على أوضاع الزراعة العربية، ندوة اتفاقية الجات والزراعة المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، يوليو ١٩٩٤

Arab Agriculture and Its Future under the Recent International Changes

BY
Dr.Salah Ali Saleh

Summary

There is no doubt that the world now faces a new international economic environment which will affects on all the world countries, especially the developing ones (such as all the Arabic countries).

In fact, the Arabic agriculture sector is one of the most important sectors which can play an important role for facing the new international changes and reduce the negative effects which related with these changes.

The main objective of this paper is to study the present position of the Arab agriculture and how the Arabic countries can face the new international changes.

The study indicated that although, the Arabic countries have a great amount of agricultural resources which can be used, the evidence show that the agriculture sector in the Arabic countries did not achieved the aims required and most of the Arabic countries did satisfy its population requirements of food and depending on the abroad in combing these needs.

The study also shows that there are future dangers that the Arabic countries as a result of the present international changes, which requires the necessity of reviewing the Arabic agriculture policies.

Finally, the study presented several recommendations that could help the agriculture sector in the Arabic states to face the present international changes.